التجربة الديمقراطية في ماليزيا

أ.د. سعيدي داتؤ شافعي

مدير قسم التعليم ماليزيا والمستشار التعليمي ، سفارة ماليزيا بمصر

profmadyadrhjsuaidi@gmail.com

ملخص

تمكنت ماليزيا وعلى الرغم من استقلالها المتأخر ، وقلة مواردها الطبيعية نسبيا ، من تحقيق تطور اقتصادي وسياسي واجتماعي فريد من نوعه في العالم الاسلامي وفي العالم الثالث بشكل عام. وغالبا ما يُعزى هذا التطور إلى طبيعة النظام السياسي ، والسياسة الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الحكومة بعد أحداث 1969 العرقية ، والإسلام بجوانبه المتعددة خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها. تهدف هذه الورقة إلى معرفة كيف تمكنت ماليزيا من تحقيق نهضتها هذه ، وتحليل الدور الذي لعبته كل من العوامل الثلاث في هذه النهضة.

مقدمة

- قبل عام 1982 كانت ماليزيا دولة زراعية فقيرة ومحدودة الموارد ، كانت تعتمد على المساعدات الخارجية.
- تمكنت من التحول إلى قوة صناعية وتجارية إقليمية ودولية. ويعزو المراقبون هذا التحول السريع إلى عوامل من أبرزها طبيعة النظام السياسي القائم ، والإسلام الذي ساهم بشكل واضح في دفع عملية التطور وتحقيق التوازن والاستقرارالضروري لعملية التحديث.
- فكيف تمكنت ماليزيا من تحقيق هذا التطور ؟ وما هو الدور الذي لعبه النظام السياسي و الاسلام في عملية التحديث ؟

النظام السياسي ودوره في عملية الاستقرار والتحديث

ماليزيا دولة فريدة في نظامها السياسي. فهو خليط من ديمقراطية برلمانية فدرالية ، وملكية دستورية.

فان الملك في ماليزيا علاوة على أنه يرأس الدولة اسميا كما هو الحال في هذه النظم ، فهو أيضا زعيم السلطة الدينية الإسلامية ، كما يرأس مجلس الحكّام المكوَّن من السلاطين التسعة والحكام الأربعة. وهذا المجلس يتولى إدارة الشؤون الدينية والثقافية للملايويين. ولهذا فان رئاسة الملك للسلطة الدينية بالإضافة إلى نص الدستور على أن الدين الإسلامي هو دين الدولة الرئيسي يؤكد أن ماليزيا دولة إسلامية.

عام (1877) عندما تم توقيع اتفاقية (بانكور) بين بريطانيا وسلطان بيرال ، فبموجب هذه الاتفاقية التزم السلطان بقبول النفوذ البريطاني ، وقام (هيوج لو) المندوب البريطاني الثاني بإقناع سلطان (بيراك) بوضع مجلس استشاري في الولاية ليكون بمثابة جمعية تشريعية في الولاية ، وتم تأسيس مجالس مشابهة في الولايات الأخرى الخاضعة للحماية البريطانية ، واتسعت وظيفة المجلس بمرور الوقت لتشمل كلاً من الوظائف التشريعية والتنفيذية

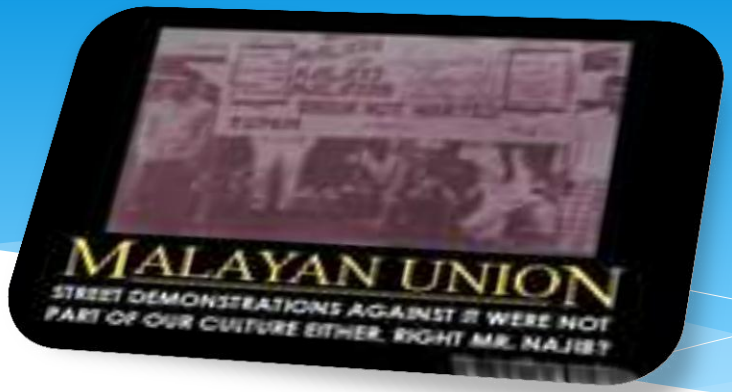

(1948) عندما تم تشكيل اتحاد الملايو بموجب اتفاقيتين عرفتا باسم اتفاقية (الولايات) واتفاقية (اتحاد الملايو)، وكان لاتفاقية الولاية اهمية كبيرة في التنمية الدستورية في ماليزيا ، فبموجب هذه الاتفاقية قام الحكام الملايويون بإعلان دساتيرهم الخاصة بناء على نصيحة وموافقة رؤساء وشيوخ الولايات ، وتم تمييز السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية في تلك الولايات عن طريق تأسيس هيئة تشريعية تدعى (مجلس الولاية) فضلاً عن المجلس التنفيذي في الولاية.

، واستمر العمل بدستور عام (1948) حتى عام (1957) عندما حصلت ماليزيا على استقلالها.

وفي عام (1956) تم تشكيل لجنة عرفت باسم (لجنة ريد) (وتألفت من خبراء دستوريين من استراليا والهند وباكستان وبرئاسة اللورد ريد من المملكة المتحدة) من اجل صياغة الدستور الماليزي ، واحتوى التقرير على مبادئ اساسية يمكن اجمالها فيما يأتي:

1) تأسيس حكومة مركزية قوية مع وجود ولايات تتمتع باستقلال ذاتي (اما بالنسبة لرئاسة السلطة التشريعية فتكون بمثابة توصيات من قبل اللجنة).
2) حماية وضع وكرامة الحكام.
3) اختيار ملك دستوري للاتحاد من بين حكام الولايات.
4) قومية عامة لكل الاتحاد.
5) حماية وضع الملايويين والمصالح الشرعية للمجتمعات الأخرى.

السلطة التنفيذية

يحدد الدستور في مواده (التاسعة والثلاثين- الثالثة والاربعين) السلطة التنفيذية وجعلها تتمثل في الملك ومجلس الوزراء ، ويتم انتخاب الملك من قبل مؤتمر الحكام لمدة خمسة أعوام ويعد الرئيس الاعلى للاتحاد ، ومن اجل ان يكون مؤهلاً للانتخابات لابد أن يكون أحد الحكام التسعة الوارثين (حكام الولايات)، ويتم انتخابه عبر اقتراع سري وكذا الحال بالنسبة لنائب الملك ، ولا يمارس نائب الملك اية سلطات في حالة وجود الملك ولكنه يكون على استعداد دائم لشغل منصب الملك وممارسة سلطاته في حالة غياب الملك أو إخفاقه في أداء مهامه ، وفي حالة وفاة الملك او استقالته يصبح النائب مسؤولاً عن ممارسة السيادة حتى يتسنى لمؤتمر الحكام انتخاب خليفة له ، ويعتبر الملك السلطة العليا في ماليزيا ، ورغم ان قراراته تعتمد على نصيحة رئيس الوزراء إلاّ أنه مسؤول عن المهام الآتية:

أ- تعيين رئيس الوزراء.

ب- تعيين القضاة في المحكمة الفيدرالية والمحكمة العليا بناءً على اقتراح رئيس الوزراء.

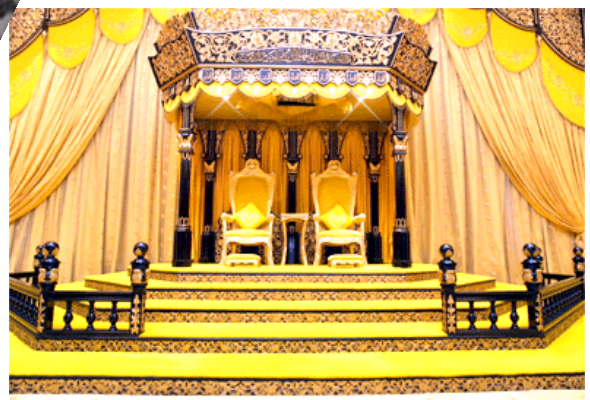

ج- رئاسة القوات المسلحة.

د- تعيين الوزراء استناداً على اقتراح رئيس الوزراء.

ر- تعيين حكام الولايات والقضاة والسفراء.

السلطة القضائية

تتألف السلطة القضائية في ماليزيا من المحكمة الفيدرالية ، محكمة الاستئناف ، المحكمة العليا في صباح ، المحكمة العليا في ساراواك ، والمحاكم التابعة لها ، ويعد (قاضي التحقيق) بمثابة رئيس السلطة القضائية ، ويتم تعيينه وتعيين رئيس محكمة الاستئناف وقاضي قضاة المحاكم العليا ، وقضاة المحكمة الفيدرالية ومحكمة الاستئناف من قبل الملك بناءً على اقتراح رئيس الوزراء بعد استشارة مؤتمر الحكام ، وللسلطة القضائية القدرة على تحديد ومراقبة شرعية القوانين كما ان لها سلطة في تفسير الدستور الفيدرالي ودساتير الولايات.

السلطة التشريعية

يحدد الدستور في مواده الرابعة والاربعين- الثامنة والستين) السلطة التشريعية ، وترتكز السلطة التشريعية في البرلمان الذي يتكون من مجلسين هما مجلس النواب ويدعى (ديوان راكيات) ويتألف من (مئة وثمانية وتسعين عضواً) فضلا عن تسعة اعضاء من الاقاليم الفيدرالية (كوالالمبور سبعة اعضاء ، لابوان عضو واحد ، بوتر اجايا عضو واحد)، وتبلغ مدة عمل مجلس النواب (خمسة اعوام)، وبعد انقضاء تلك المدة يقوم الملك بحل البرلمان (استناداً على اقتراح رئيس الوزراء)، ويتم اقامة انتخابات جديدة ، ويطلق على الشخص الذي يترأس مجلس النواب تسمية (رئيس المجلس) ويتم انتخابه من قبل اعضاء المجلس ، ويتم اختيار نائبي رئيس المجلس بنفس الطريقة ويتولون منصب رئاسة المجلس في حالة غياب رئيس المجلس ، وفي حالة غياب رئيس المجلس ونائبيه ، يقوم المجلس بتعيين احد اعضائه ، ويتم الاشراف على الالية الدائمة للمجلس من قبل كاتب المجلس الذي يتم تعيينه من قبل الملك ويقوم بإداء وظائفه ، ويمكن اقالته من منصبه بنفس الطريقة التي يتم فيها اقالة القضاء.

البعد الاقتصادي للإسلام ودوره في الاستقرار الاجتماعي والسياسي

إن الوجه الاقتصادي للإسلام لم يبرز إلا في الثمانينات ولم يكن يمارس في السابق إلا في إطار ضيق كالزكاة والصدقات والأعمال الخيرية. إلا أن هذا الواقع بدا يتغير مع إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة ، وبرز بوضوح في الثمانينات. لقد ساعد الوضع الاقتصادي المتردي للملايو على ظهور الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي على المستوى الحكومي والشعبي. وبدا هذا الاهتمام يأخذ أطراً عملية بعد إنشاء الحكومة لهيئة قومية خاصة بتنظيم وتسهيل عملية الحج إلى مكة ، وهو ما يعرف "بطابونج حاجي" وعليه فان هيئة الحج هذه إلى جانب دورها كوكالة للضيافة والسياحة للذين يذهبون إلى مكة ، تطورت بشكل كبير كمؤسسة ادخار إسلامية. وفيما بعد ساهم هذا الدور في فتح الطريق أمام مؤسسات إسلامية أخرى. فنجاح الهيئة عزز ليس فقط قدرة العديد من المالاوين الاقتصادية و إنما برهن على إمكانية نجاح المؤسسات الإسلامية ، وهذا ما عزز الوجه الاقتصادي للإسلام.

أ.لجنة الانتخابات

وقد تم تشكيلها وفق المادة (الرابعة عشر بعد المائة) من الدستور وأعضاؤها معينون من قبل الملك ، وتتألف هذه اللجنة من الرئيس ونائبه وثلاثة اعضاء اخرين ، ويتمتع هؤلاء الأشخاص بسمة النزاهة والاستقامة وبدون اي انتماءات سياسية ، وترتكز وظائف لجنة الانتخابات فيما يلي:-

اجراء تسجيل سنوي للناخبين واعادة النظر في القوائم الانتخابية.

ادارة الانتخابات العامة لمجلس النواب والجمعيات التشريعية في الولايات والانتخابات التي تحصل نتيجة حدوث فراغ في احد المناصب بشكل عرضي.

إعادة النظر في سجلات الناخبين على نطاق البرلمانات والولايات في فترات فاصلة لا تقل عن(10) أعوام بين موعد اكمال الفحص الأول وموعد بدء المراجعة التالية.

السلطة القضائية

تتألف السلطة القضائية في ماليزيا من المحكمة الفيدرالية ، محكمة الاستئناف ، المحكمة العليا في صباح ، المحكمة العليا في ساراواك ، والمحاكم التابعة لها ، ويعد (قاضي التحقيق) بمثابة رئيس السلطة القضائية ، ويتم تعيينه وتعيين رئيس محكمة الاستئناف وقاضي قضاة المحاكم العليا ، وقضاة المحكمة الفيدرالية ومحكمة الاستئناف من قبل الملك بناءً على اقتراح رئيس الوزراء بعد استشارة مؤتمر الحكام ، وللسلطة القضائية القدرة على تحديد ومراقبة شرعية القوانين كما ان لها سلطة في تفسير الدستور الفيدرالي ودساتير الولايات.

أ.لجنة الانتخابات

وقد تم تشكيلها وفق المادة (الرابعة عشر بعد المائة) من الدستور وأعضاؤها معينون من قبل الملك ، وتتألف هذه اللجنة من الرئيس ونائبه وثلاثة اعضاء اخرين ، ويتمتع هؤلاء الأشخاص بسمة النزاهة والاستقامة وبدون اي انتماءات سياسية ، وترتكز وظائف لجنة الانتخابات فيما يلي:-

اجراء تسجيل سنوي للناخبين واعادة النظر في القوائم الانتخابية.

ادارة الانتخابات العامة لمجلس النواب والجمعيات التشريعية في الولايات والانتخابات التي تحصل نتيجة حدوث فراغ في احد المناصب بشكل عرضي.

إعادة النظر في سجلات الناخبين على نطاق البرلمانات والولايات في فترات فاصلة لا تقل عن(10) أعوام بين موعد اكمال الفحص الأول وموعد بدء المراجعة التالية.

السلطة القضائية

تتألف السلطة القضائية في ماليزيا من المحكمة الفيدرالية ، محكمة الاستئناف ، المحكمة العليا في صباح ، المحكمة العليا في ساراواك ، والمحاكم التابعة لها ، ويعد (قاضي التحقيق) بمثابة رئيس السلطة القضائية ، ويتم تعيينه وتعيين رئيس محكمة الاستئناف وقاضي قضاة المحاكم العليا ، وقضاة المحكمة الفيدرالية ومحكمة الاستئناف من قبل الملك بناءً على اقتراح رئيس الوزراء بعد استشارة مؤتمر الحكام ، وللسلطة القضائية القدرة على تحديد ومراقبة شرعية القوانين كما ان لها سلطة في تفسير الدستور الفيدرالي ودساتير الولايات.

أ.لجنة الانتخابات

وقد تم تشكيلها وفق المادة (الرابعة عشر بعد المائة) من الدستور وأعضاؤها معينون من قبل الملك ، وتتألف هذه اللجنة من الرئيس ونائبه وثلاثة اعضاء اخرين ، ويتمتع هؤلاء الأشخاص بسمة النزاهة والاستقامة وبدون اي انتماءات سياسية ، وترتكز وظائف لجنة الانتخابات فيما يلي:-

اجراء تسجيل سنوي للناخبين واعادة النظر في القوائم الانتخابية.

ادارة الانتخابات العامة لمجلس النواب والجمعيات التشريعية في الولايات والانتخابات التي تحصل نتيجة حدوث فراغ في احد المناصب بشكل عرضي.

إعادة النظر في سجلات الناخبين على نطاق البرلمانات والولايات في فترات فاصلة لا تقل عن(10) أعوام بين موعد اكمال الفحص الأول وموعد بدء المراجعة التالية.

السلطة القضائية

تتألف السلطة القضائية في ماليزيا من المحكمة الفيدرالية ، محكمة الاستئناف ، المحكمة العليا في صباح ، المحكمة العليا في ساراواك ، والمحاكم التابعة لها ، ويعد (قاضي التحقيق) بمثابة رئيس السلطة القضائية ، ويتم تعيينه وتعيين رئيس محكمة الاستئناف وقاضي قضاة المحاكم العليا ، وقضاة المحكمة الفيدرالية ومحكمة الاستئناف من قبل الملك بناءً على اقتراح رئيس الوزراء بعد استشارة مؤتمر الحكام ، وللسلطة القضائية القدرة على تحديد ومراقبة شرعية القوانين كما ان لها سلطة في تفسير الدستور الفيدرالي ودساتير الولايات.

أ.لجنة الانتخابات

وقد تم تشكيلها وفق المادة (الرابعة عشر بعد المائة) من الدستور وأعضاؤها معينون من قبل الملك ، وتتألف هذه اللجنة من الرئيس ونائبه وثلاثة اعضاء اخرين ، ويتمتع هؤلاء الأشخاص بسمة النزاهة والاستقامة وبدون اي انتماءات سياسية ، وترتكز وظائف لجنة الانتخابات فيما يلي:-

اجراء تسجيل سنوي للناخبين واعادة النظر في القوائم الانتخابية.

ادارة الانتخابات العامة لمجلس النواب والجمعيات التشريعية في الولايات والانتخابات التي تحصل نتيجة حدوث فراغ في احد المناصب بشكل عرضي.

إعادة النظر في سجلات الناخبين على نطاق البرلمانات والولايات في فترات فاصلة لا تقل عن(10) أعوام بين موعد اكمال الفحص الأول وموعد بدء المراجعة التالية.

ب .التعددية الحزبية والسياسية

يمكن القول إنّ التعددية الحزبية والسياسية في ماليزيا تعددية حقيقية وليست شكلية ، ويمكن تناول تلك التعددية على مستويين أولهما مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم ولا يقل عددها عن (أربعة عشر) حزباً ، وثانيهما مستوى الأحزاب التي تقف في الجبهة المعارضة وهي الأخرى كبيرة العدد ، وفيما يأتي عرض لأهم الأحزاب والحركات السياسية في ماليزيا:

Malaysia

马来西亚华人公会
Malaysian Chinese Association

Jom Sertai PAS
PAS UNTUK SEMUA

MIC

البعد الاقتصادي للإسلام ودوره في الاستقرار الاجتماعي والسياسي

إن الوجه الاقتصادي للإسلام لم يبرز إلا في الثمانينات ولم يكن يمارس في السابق إلا في إطار ضيق كالزكاة والصدقات والأعمال الخيرية. إلا أن هذا الواقع بدا يتغير مع إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة ، وبرز بوضوح في الثمانينات. لقد ساعد الوضع الاقتصادي المتردي للملايو على ظهور الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي على المستوى الحكومي والشعبي. وبدا هذا الاهتمام يأخذ أطراً عملية بعد إنشاء الحكومة لهيئة قومية خاصة بتنظيم وتسهيل عملية الحج إلى مكة ، وهو ما يعرف "بطابونج حاجي" وعليه فان هيئة الحج هذه إلى جانب دورها كوكالة للضيافة والسياحة للذين يذهبون إلى مكة ، تطورت بشكل كبير كمؤسسة ادخار إسلامية. وفيما بعد ساهم هذا الدور في فتح الطريق أمام مؤسسات إسلامية أخرى. فنجاح الهيئة عزز ليس فقط قدرة العديد من المالاوين الاقتصادية و إنما برهن على إمكانية نجاح المؤسسات الإسلامية ، وهذا ما عزز الوجه الاقتصادي للإسلام.

البعد السياسي للإسلام ودوره في الاستقرار الاجتماعي والسياسي

لا يمكن الحديث عن طبيعة الحياة السياسية الداخلية في ماليزيا دون الحديث عن دور الإسلام في تطورها ، لانه كان دائما العنصر الرئيسي في تشكيل هوية الدولة و المجتمع على حد سواء. فمنذ أن أصبحت مالاكا مملكة إسلامية والإسلام يلعب دورا هاما في جميع اوجه الحياة للمجتمع الملايوي ولكن الاستعمار البريطاني قام بفصل الإسلام عن الدولة في محاولة منه لطمس الهوية الإسلامية للمجتمع الملايوي. عندها أصبحت السيطرة على القضايا الدينية والعادات المحلية بيد السلطان ، بينما سيطر البريطانيون على الحكم العلماني. ومنذ ذلك الوقت بدا يُنظر إلى الإسلام على انه يشتمل ثلاث اوجه متداخلة: ثقافي ، و سياسي ، واقتصادي. ولعل الوجه الثقافي كان الأكثر بروزا ، لان الإسلام في الحقيقة بقي العنصر الحاسم في الهوية الملايوية. بلغة أخرى فان الإسلام من ناحية الشعائر والعبادات بقي مهما للمسلمين لأنه يميز حياتهم الروحية والفكرية المتشكلة ضمن إطار العادات الملايوية ، حتى أنه كان ينظر إلى الإسلام وكأنه خاص بالملايوين.

الخلاصة

- لقد أسهمت عدة عوامل متداخلة ومترابطة في تحقيق النهضة الماليزية ، من أهمها النظام السياسي ، والنهضة الاسلامية التي رافقها سياسة اقتصادية جديدة تمزج بين الخصخصة وتدخل الدولة. فقد استطاع نظامها السياسي الفريد نوعا ما من أن يستوعب التباينات العرقية والدينية والثقافية المكونة للمجتمع الماليزي ، وبالتالي أن يحافظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي كانت تحتاجه عملية التحديث ، من خلال ضمان حقوق جميع الأطراف قانونيا وعمليا بشكل متوازن جعل الجميع يشعرون بأنهم يستفيدون من هذا النظام.
- وما ميز هذا النظام أيضا حمايته للخصوصية الإثنية والثقافية للأعراق المختلفة ، بينما يعمل على غرس المشاعر الوطنية في أذهان المواطنين على اختلاف مشاربهم. أما بالنسبة لدور الإسلام في عملية التحديث فقد كان واضحا في التبني الرسمي والشعبي للمشاريع التي تقوم على أسس الاقتصاد الإسلامي ، كنظام البنوك الإسلامي الذي حقق نجاحا فريدا دفع معظم البنوك الأخرى بما فيها البنوك الغربية واليابانية المستثمرة في ماليزيا مثل "سيتي بنك" وغيره من تبني سياسة النظام المزدوج: الفائدة والمرابحة.

- كما تمثل دور الإسلام في إنشاء مؤسسات وطنية هامة ساهمت في تخفيف الفروق الاقتصادية بين الفئات المختلفة كمؤسسة "تكافل" التي تحظى برعاية رسمية و"تابونج حاجي" الذي ينظم عملية الحج على المستوى الوطني ، وغيره من المشاريع والمؤسسات الإسلامية التي لعبت دورا هاما في انتقال ماليزيا من دولة تابعة إلى دولة مستقلة ، فماليزيا هي من الدور القليلة في العالم التي لم تقترض من صندوق النقد الدولي حتي إبان الأزمة الاقتصادية الحادة التي اجتاحت جنوب شرق أسيا في السنوات الأخيرة من القرن الماضي.
- فقد ساهمت السياسات الاقتصادية المصاحبة التي تبنتها الحكومة والمتمثلة في دعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة وتوفير بيئة استثمارية فريدة لرأس المال الخارجي والداخلي على حد سواء في تحقيق تطور اقتصادي غير مسبوق تمثل في حركة تجارية نشطة ، واتساع القاعدة الإنتاجية لتشمل معظم السلع المستهلكة محلية والمطلوبة في الأسواق الخارجية وبأسعار منافسة. كما تحققت نهضة عمرانية كبيرة خاصة في العاصمة كوالا لمبور جعلتنها واحدة من أكثر عواصم العالم ازدهارا ونشاطا.